اليه كل وجميع لا لمجرد اكتساب التانيث من المضاف عليه وان اقتضاه
كلام شيخنا والبعض قوله وسبب فتح اى ابقا فتح والسبب الذى ذكره
غير السبب المستفاد من كلام المص كما مر قوله خلو عن الالف انما كانت
الالف اصلا لان الرفع اول احوال الاعراب ومثلها الواو فى الجمع قوله
والالف لايكون ما قبلها الا مفتوحا فى معنى التعليل للاستثنار قوله
لزوم الالف اى والاعراب بحركات مقدرة عليها كالمقصور وبعض من
يلزمه الالف يعربه بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح فيقول جاء
الزيدان بضم النون ورايت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها
وهى لغة قليلة احد اكذا فى الدماميني وغيره والظ على هذه اللغة
منع صرف المثنى اذا انضم الى زيادة الالف والنون علة اخرى كالوصفية
فى نحو صلحان قوله لطيما اى عصى ونيب قوله وجعل منه
ان هذان لساحران وقيل اسم ان ضمير الشان وهذان مبتدا
وساحران خبر مبتدا محذوف دخلت عليه لام الابتدا اى لهما
ساحران والجملة خبر هذان والجملة خبر ان واعترض بان حذف
ضمير الشان شاذ الا مع ان المفتوحة المخففة وكان المخففة
فانهم استسهلوه فيهما لكونهما كلام بنى على التخفيف فحذفه تبع
لحذف النون ورب شيء يحذف تبعا ولا يحذف استقلالا كالفاعل
يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وانما كان مع غيرهما شاذا لان
فائدة ضمير الشان تمكين ما يعقبه فى ذهن السامع لانه
موضوع لمبهم يفسره ما بعده فاذا لم يفهم السامع منه معنى
انتظر ما بعده ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة مهما وهذه
الفائدة مفقودة عند حذفه وبان حذف المبتدا ينافى التاكيد
لان تاكيد الشيء يقتضى الاعتنا به وحذفه يقتضى خلافه واجيب

عن



عن هذا بمنع تنافيهما لعدم تواردهما على محل واحد لان التاكيد للنسبة
والحذف للمبتدا ولان المحذوف لدليل كالثابت وقد صرح الخليل وس
بجواز حذف المؤكد وبقا التاكيد فى نحو مررت بزيد وجانى اخوه
انفسهما بالرفع على تقديرهما صاحباى انفسهما وبالنصب على
تقدير اعنيهما انفسهما قاله الدماميني وقيل هذان مبنى لتضمنه
معنى الاشارة كمفرده وجمعه وكذا هذين لما ذكر لكن هذان اقيس
لانه الاصل فى المبنى ان لا تختلف صيغه لاختلاف العوامل مع
ان فيه مناسبة لالف ساحران وانما قال الاكثر هذين جرا ونصبا
نظرا لصورة التثنية قوله ومنع الصرف للعلمية وزيادة الالف
والنون قوله كاشهيبا بى تثنية اشهيباب وهى السنة المجدبة
التى لا مطر فيها قوله وارفع بواو اى ظاهرة كما فى الزيدون او مقدرة
كما فى صالحو القوم او منقلبة الى اليا كما فى مسلمى على التحقيق قوله
وبيا اجرر وانصب ليس المجرور متنازعا فيه لاجرر وانصب على
الاصح لتاخر العاملين فلا يصح عمل المتاخر المعطوف فيما قبل المعطوف
عليه للفصل به بل يقدر له معمول اخر وعلى القول الثانى يصح كونه
من باب التنازع لطلب المعمول فى الجملة قاله الشيخ يحيى وبه يعرف
ما فى كلام البعض وعلى هذا القول فالذى اعملناه هو الثانى اذ لو
كان الاول لوجب الاضمار فى الثانى بلا حذف للضمير وقصريا
مع حذف تنوينه للضرورة كما قاله الشنوانى قوله نيابة عن الكسرة
والفتحة يحتمل ان يكون مفعولا مطلقا لمحذوف وجوبا اى نابت اليا
فيما ذكر نيابة ويحتمل ان يكون قوله نيابة عن الكسرة مفعولا
لاجله لقوله اجرر وقوله والفتحة اى ونيابة عن الفتحة مفعولا
لاجله لقوله وانصب فيكون كلامه على التوزيع واللف من

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)